بها التقسيم

انما ذكر اشارة الي التقسيم المذكور لان المراد لو زيادة التوضيح
بدليل قال التقسيم يقتضي كون القسم اعم من كل من الاقسام وتباين
الاقسام والا لكان قسم الشي مساويا له وقسم الشي منه
قسيما وكلاهما ممنوع ولازم ككونها للتقسيم لان المبني للفاعل
مساو لما كان اول متحرك منه مفتوحا وما كان اوله مفتوحا قسم
مما كان اول متحرك منه مفتوحا اي ما كان على احد هذين
ان قلت او موضعه لاحد الشيئين او الاشيا سواكانت
للشك او للتقسيم وبهذا القدر لا يتعين التقسيم على الشك بل
لابد من زيادة قلت قوله الوجهين ط في كون المراد بهما
التقسيمي فلا يكون اوللشك فتامل اذا كان المراد بها الشك
او الظن او الابهام وانما فتح اول متحرك منه سواكان اوله او حلوا
وكون الفتح اخف هو تمام العلة لفتح اول متحرك كما بني اي الماضي
لا تفيد كونه مبنيا للفاعل لمنافاته لقوله سوا الي اخره وما التي
في قوله كما مصدرية اي لبنايه فلانه الاصل في الافعال لان
الاعراب انما جي لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة
واحدة وتعاقب المعاني في الافعال يوجب اختلاف صيغها
فان قلت مقتضى ما ذكرته ان الاعراب اصل في المضارع
من الافعال لحوايانه فيه كقولك لا تاكل السمك وتشرب
اللبن قلت الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعاني
المتعاقبة عليه لامكان الاستغنا عنه بظهور لا وان بخلافه
في الاسم الا اذا اعتل اخره اي اذا كان اخره عرف علة
وهي الواو والياء والالف وهو استثنا من قوله على الفتح
فيكون القول المعتل اخره مستثنى نظرا لان وجود الالف

فرع

فرع عن فتح ما اول عنه فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف
فانها الان اخره قلت قد استوفى البنا مقتضاه في الحرف الاصلي
فلا يكون السكون في الالف بنا او اتصل به
او واو الضمير عوض بوا فيجوز عوا و دعوا مبني على الضم المقدر
على الواو والياء الملقبين الفاء المحذوفة لبقا فتحة العين دليلا
عليها ولم يقتصر بذكر الكلي ضمن لم يقتصر حتى يكتفي بفرداه بالبا
لا بعلي لانه قد يراد ايضاحه من ههنا انه لم يشترط في المثال
ان يكون من كلام من يحتج بكلامه بخلاف الشاهد فان المراد به اثبات
حكم الكلي فلا يكون الامر كذلك كما قرره الشارح في غير هذا الشرح
انه مثال المثال هنا هو الشخص ومنه هنا مثل بين يدي الامير اي
قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجزي يتخصص منه لانه هو لامع زيادة
المشخصات وهذا ابنا على ما هو شايع من ان الكلي في ضمن جزيياته
والتحقيق ان الكلي لا يقبل الوجود الخارجي اذ الوجود فيه لا يقبل
الشركة فلا يكون كليا بل جزييا بل الوجود فيه شي مطابق للكلي
يطلق عليه انه جزيي له ولا يضاحه محل غير هذا زادوا تا
اسند الزيادة لضمير الجمع اما لان الواضع جماعة كما هو قول
بعضهم واما التنزيل المتكلمين به منزلة الواضع على التانيث اي
تانيث الفاعل ولو قال على تانيثه كان اولى كما في الاسم اي
كالتا المزيدة في الاسم وترك التا اللاحقة لدمنزله الجر فلذا قال
في الاسم ولم يقل على الاسم واختصوا المتحركة بالاسم والساكنة
بالفعل دخول البا على المقصور عليه كما هنا صحيح ان كان الاكثر
دخولها على المقصور وكل من القصرين اضافي بالاضافة الى اخر
مطلقا لدخول المتحرك والساكنة في الحرف كثمت وربت

الكلي مم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)